توتر بين حراس «الأقصى» والشرطة بعد محاولة مستوطنين أداء طقوس دينية فيه

«الخارجية» الفلسطينية: نسعى إلى أطر للتحرك خارج الاحتكار الأمريكي

جنود هنود في جامو وكشمير

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أكد وزير الخارجية الفلسطيني رياض المالكي أن الجانب الفلسطيني يسعى إلى أطر تحرك عدة لمواجهة تداعيات القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والتصعيد الإسرائيلي المتواصل.

وقال في تصريح لصحيفة «الشرق الأوسط» اللندنية نشرته أمس الأربعاء إن «عناصر النجاح لتشكيل آلية لإدارة عملية التسوية في الشرق الأوسط، تتضمن إطلاق إطار قادر على رعاية عملية سلام، يكون متعدد الأطراف وخارجا عن احتكار واشنطن، ويلتزم الشرعية والقرارات الدولية، إضافة إلى اعتماده مبدأ حل الدولتين، وأن يكون هدفه تأسيس دولة فلسطينية، وأن يحدد عمله بإطار زمني واضح للعملية التفاوضية».

وأضاف أن الجانب الفلسطيني يسعى من خلال اتصالاته الدولية إلى إنضاج خيارات بينها «الرباعية زائد قوى وازنة سياسياً واقتصادياً وجغرافياً»، أو مؤتمر دولي للسلام في موسكو قال إنه يحظى بتأييد دولي، أو استكمال آلية «مؤتمر باريس» الذي انعقد في مايو الماضي.

لكن المالكي شدد على أن الفلسطينيين لا يحصرون خياراتهم بهذه الاقتراحات. ولفت إلى مستويات جديدة للتحرك بينها مراجعة كل الاتفاقات الموقعة التي لم تلتزم بها إسرائيل بما فيها اتفاق أوسلو، وإمكانية «التوجه إلى محكمة العدل الدولية لتحديد ما إذا كان الاحتلال الإسرائيلي تحول إلى نوع من الاستعمار، ما يعني إسقاط المسؤوليات القانونية عنه كقوة احتلال، والتحرك على صعيد تفعيل لجنة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة».

وقال المالكي إن «فلسطين لا يمكنها التحرك بشكل منفرد في كل هذه الاتجاهات ومن المهم جدا تنسيق مواقفها مع الشركاء الإقليميين والدوليين، الأقرب فالأبعد».

من ناحية أخرى ساد توتر شديد بباحات المسجد الأقصى المبارك بعد مناوشات صباح أمس الأربعاء بين شرطة الاحتلال الإسرائيلي وحراس المسجد الأقصى المبارك الذين منعوا مستوطنين متطرفين من أداء طقوس دينية وتلمودية فيه.

وأفاد شهود عيان بأن منطقتي صحن قبة الصخرة المشرفة وباب الرحمة شهدت توترا ومناوشات شديدة بين حراس دائرة الأوقاف الأردنية، وعناصر من شرطة الاحتلال بعد محاولة مستوطنين متطرفين أداء طقوس دينية وترديد شعائر تلمودية بصوت عال هناك.

وقالت مصادر في دائرة الأوقاف الإسلامية في القدس، إن عشرات المستوطنين المتطرفين اقتحموا المسجد الأقصى المبارك من جهة باب المغاربة الخاضع للسيطرة الإسرائيلية وقاموا بجولات استفزازية في باحاته تحت حراسة مشددة من الشرطة وأن عدد منهم حاولوا أداء طقوس دينية فيه.

واشنطن تقترح إدراج باكستان على قائمة دولية لمراقبة تمويل الإرهاب

واشنطن – «وكالات»: قال مسؤول باكستاني كبير إن الولايات المتحدة اقترحت إدراج إسلام آباد على قائمة دولية لمراقبة عمليات تمويل الإرهاب.

وحاولت باكستان جاهدة في الأشهر الأخيرة تفادي إدراج اسمها على قائمة «قوة المهام المالية» للدول التي لا تلتزم بقواعد تمويل الإرهاب، وهو إجراء يخشى مسؤولون من أنه قد يضر الاقتصاد.

وتهدد الولايات المتحدة باتخاذ إجراءات صارمة ضد إسلام آباد بسبب صلاتها المزعومة بمتشددين إسلاميين، وعلقت إدارة الرئيس دونالد ترامب الشهر الماضي مساعدات لباكستان بنحو ملياري دولار.

وردت إسلام آباد، التي تنفي مساعدة متشددين في أفغانستان والهند، بغضب على التهديدات الأمريكية بمزيد من الإجراءات العقابية.

ومن المقرر أن ينعقد اجتماع للدول الأعضاء في قوة المهام المالية الأسبوع المقبل في باريس، وقد تتبنى المنظمة خلال الاجتماع الاقتراح الأمريكي بشأن باكستان.

وتتخذ المنظمة من باريس مقراً لها، وهي منظمة حكومية دولية معنية بمكافحة غسل الأموال وتضع المعايير العالمية لمكافحة التمويل غير المشروع.

وقال مستشار رئيس الوزراء للشؤون المالية ووزير المالية الفعلي مفتاح إسماعيل، إن الولايات المتحدة وبريطانيا طرحتا الاقتراح منذ عدة أسابيع وأقنعتا فرنسا وألمانيا في وقت لاحق بالمشاركة في رعاية الاقتراح.

وقال إسماعيل عبر الهاتف من أوروبا: «نعمل الآن مع الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا وفرنسا على سحب الاقتراح»، مضيفا «كما يحدونا الأمل في أنه حتى لو لم تسحب الولايات المتحدة الاقتراح فإننا سننجح، ولن ندرج على قائمة المراقبة».

وأدرجت باكستان على قائمة المراقبة لقوة المهام المالية من 2012 إلى 2015.

وقال مسؤول أمريكي كبير يتابع السياسات الأمريكية في المنطقة إن باكستان كانت دوما «انتقائية» في تعقب المتشددين الذين يستخدمون أراضيها قاعدة.

وأضاف: «حان الوقت لوقف ذلك لذا نعمل مع حلفائنا الذين تأثروا أيضا على تحرك فعال ضد جماعات مثل شبكة حقاني وعناصر طالبان»، مشيرا إلى متشددين يعملون على الحدود مع أفغانستان.

وسبق لقوة المهام المالية أم حذرت إسلام آباد من إعادتها إلى قائمة المراقبة إذا لم تبذل جهودا لوقف تدفق التمويل على المتشددين.

ويقول مسؤولون باكستانيون ودبلوماسيون غربيون إن هذه الخطوة قد توجه صفعة لاقتصاد البلاد، وتجعل من الصعب على المستثمرين والشركات الأجنبية العمل في باكستان.

ويخشى المسؤولون أن يتسبب إدراج إسلام آباد على القائمة في تعقيد الاقتراض من أسواق السندات الدولية.

تتمات

الأمير: مليارا

على المستوى الرسمي والشعبي والقطاع الخاص، إنما يمثل اعترافا من العالم بحجم التضحيات التي تكبدها العراق في مواجهته للإرهاب، وسعيا من المجتمع الدولي لمكافأته على تلك المواجهة، لافتا إلى أن العراق في مواجهته وتصديه للإرهاب إنما كان يؤدي دورا تاريخيا ومشرفا لدحر التنظيمات الإرهابية، التي أحالت حياة العراقيين في المناطق التي سيطرت عليها إلى جحيم، فمن نازح بلا مأوى وجريح بلا علاج وجائع بلا طعام.

أضاف سموه أن لقاءنا اليوم وما سيسفر عنه مؤتمرنا من نتائج، يعد استمرارا لجهودنا جميعا، وتفاعلا من المجتمع الدولي في سعينا لمواجهة الإرهاب وهزيمته، والتصدي لكل ما يمثله من مخاطر وتحديات، منبها في الوقت نفسه إلى ضرورة «ألا نغفل في سياق الإشارة لتلك التحديات، ما يتعرض له الأشقاء في سوريا واليمن من معاناة مريرة، جراء استمرار الصراع الدائر هناك، ولدينا كل الثقة بأننا والمجتمع الدولي لن نتوانى عن دعمهم بعد عودة الأمن والاستقرار لهم».

صاحب السمو شدد أيضا على أننا ندرك حجم الدمار الذي لحق بالعراق، جراء سيطرة تلك التنظيمات الإرهابية على بعض الأراضي العراقية، وما ترتب على ذلك من قتال لتلك التنظيمات لتطهير التراب العراقي، الأمر الذي يتوجب معه على العراق اليوم الشروع في إعادة إعمار شامل، لما تم تدميره من بنية تحتية ومرافق الحياة الأخرى، وهو عمل لن يتمكن العراق من التصدي له وحده، مما دعانا إلى التوجه بالنداء إلى المجتمع الدولي، بدعوته للمشاركة في هذا العمل وتحمل تبعاته.

وقال سموه: إنه وفي ضوء إدراكنا لحجم تلك التبعات، فقد كان لا بد لنا من التفكير بالدور الحيوي والمساند لنا، وهو دور القطاع الخاص، إيمانا منا بأن ذلك الدور قادر على المشاركة والعطاء كما أنه قادر على التعامل مع ما سيطرحه الأشقاء في العراق، من فرص استثمارية ومشاريع حيوية تتعلق بالبنية التحتية لبلادهم.

وأشاد سمو أيضا بتعاون وتجاوب الأشقاء في العراق لعقد المؤتمر الدعم، وكذلك بالمساندة الفنية من المسؤولين في البنك الدولي، كما نوه بدور الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي «لجهودهم البناءة في هذا الإطار كمشاركين أساسيين لنا بالرئاسة»، مذكرا في الوقت نفسه بأن «هذا الدعم الذي نقدمه اليوم للأشقاء في العراق، يأتي إيمانا بالدور الإنساني للأسرة الدولية فضلا عما يمثله من استجابة لما دعتنا إليه الشرائع السماوية السمحاء».

أضاف: إننا في الوقت الذي نؤكد فيه بأن مخرجات مؤتمرنا هذا ستسهم وبشكل فاعل في إعمار وبناء العراق، وأن مؤشرات إيجابية تؤكد نجاحا تحقق لهذا المؤتمر، وهو ما يدعونا للتفاؤل بمستقبل أمن واستقرار العراق، الذي يعد جزء لا يتجزأ من أمن واستقرار دولة الكويت والمنطقة كما أن هذا النجاح يدعونا إلى الثقة بأنه سيقود وبنجاح الأشقاء في العراق في المرحلة القادمة، والتي ستشهد انتخابات شاملة، لتتواصل العملية السياسية بمشاركة كافة أطياف الشعب العراقي، في سعي يهدف لتضافر الجهود لتحقيق وحدة العراق وسلامته، وتحقيق آمال وتطلعات أبنائه في مجتمع متماسك ومتصالح ينعم بحياة طبيعية آمنة ومزدهرة.

كنا نوه سموه باجتماع وزراء خارجية دول التحالف في مواجهة ما يسمى بتنظيم داعش في الكويت، واصفا هذا الاجتماع بأنه «رسالة قوية من دول التحالف والمجتمع الدولي للتعبير عن مدى الإصرار واستمرار المواجهة لهزيمة الإرهاب».

وشدد على أن ما يواجهه عالمنا اليوم من أزمات وتحديات، يتطلب من المجتمع الدولي عملا جماعيا وتحركا شاملا وعلى كل المستويات، مؤكدين أننا ندرك حجم هذه التحديات ومتحدون في مواجهتها، وصولا إلى غاياتنا المنشودة بأن تنعم البشرية وأجيالها القادمة بكوكب آمن، ومستقر خال من الغلو والتطرف والإرهاب، لتحفظ لشعوب الأرض الحياة الحرة الآمنة والكريمة».

الخالد: 30 مليار

التنموية ومؤسسات مالية إقليمية ودولية، و107 منظمة محلية وإقليمية ودولية من المنظمات غير الحكومية، و1850 جهة مختصة من ممثلي القطاع الخاص.

أضاف «بتجمعنا وتماسكنا وشراكتنا هذه، أثبتنا مجددا إيماننا العميق بأسس ومبادئ السلام طريقا نحو البناء والنماء، وأن معاول الهدم وأدوات الدمار والإرهاب لن تنتصر يوما على إرادة العيش والحياة، وعلى مسيرة التنمية والإعمار، وستظل جميعا أوفياء لقناعاتنا الراسخة بالمحبة والتعاون والعيش المشترك.

يذكر أن مؤتمر الكويت الدولي لإعادة إعمار العراق انطلق الاثنين الماضي واختتم أمس، بمشاركة عدد من الدول المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية، برئاسة خمس جهات هي الاتحاد الأوروبي والعراق والكويت والأمم المتحدة والبنك الدولي.

ويهدف المؤتمر إلى حشد الزخم لرفع المعاناة عن ملايين النازحين والمتضررين العراقيين من ضحايا الحرب على الإرهاب، فضلا عن إعادة إعمار المناطق المحررة من الإرهاب والمناطق المحتاجة إلى المساعدات.

وقد أعلنت تركيا عن تعهدات بقيمة خمسة مليارات دولار كقروض وتسهيلات ائتمانية، فيما أعلنت المملكة العربية السعودية عن مليار دولار لإعادة الإعمار عن طريق الصندوق السعودي للتنمية إضافة إلى 500 مليون دولار لتمويل الصادرات السعودية للعراق.

بدورها أعلنت قطر عن تخصيص حزمة من القروض والاستثمارات للعراق بقيمة مليار دولار، فيما أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن 500 مليون دولار والبنك الإسلامي للتنمية عن استعداده لتقديم تمويل بمقدار 500 مليون دولار.

واعلن مدير الصندوق العربي للإنماء عن الوصول الى تسوية مع العراق، تتيح له الاستفادة من تمويل الصندوق بمقدار مليار ونصف دولار، فيما اعلنت وزيرة التجارة الفنلندية عن تعهدها بمبلغ 10 ملايين دولار في مجال نزع الألغام، وماليزيا بـ100 ألف دولار.

من جهة أخرى أكد الامين العام للأمم المتحدة انطونيو غوتيريس، ان سمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد، من اوائل الزعماء وقوفا مع مشكلة اللاجئين السوريين، في وقت كانت هناك لامبالاة من الاسرة الدولية.

وقال غوتيريس في كلمة له خلال افتتاح المؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق، انه بفضل رؤية وشجاعة وصبر وعزم سمو امير البلاد، تحقق جمع الاسرة الدولية باقامة ثلاث مؤتمرات في الكويت لتخفيف اوضاع اللاجئين السوريين.

اضاف: «لن انسى عندما كنت المفوض الاعلى للاجئين، في فترة مشكلة اللاجئين السوريين، وهي اكبر ازمة انسانية في العالم وكانت هناك لا مبالاة من الاسرة الدولية».

وقال مخاطبا سمو الامير: «ولكن بفضل رؤيتكم وشجاعتكم وصبركم وعزمكم، كان من الممكن ان نجمع الاسرة الدولية في هذا المكان ثلاث مرات، من اجل جمع الموارد اللازمة لتخفيف مشكلة الأوضاع الإنسانية للاجئين الانسانيين، وهذا لن انساه».

وكان دولة الكويت قد استضافت مؤتمر (المانحين 3) لدعم الوضع الإنساني في سوريا بمشاركة 78 دولة و40 منظمة دولية واكثر من 100 منظمة غير حكومية بعد استضافتها المؤتمر في نسختيه الاولى والثانية.

وخرجت المؤتمرات الثلاثة التي عقدت برعاية سامية من سمو امير البلاد بإجمالي تعهدات بلغت 7.7 مليار دولار منها 1.3 مليار من الكويت لدعم الوضع الانساني في سوريا.

من جهة اخرى اشار غوتيريس الى دعوة تقدمت بها دولة الكويت أخيرا لعقد مؤتمر دولي بشأن الاقلية المسلمة في ميانمار «الروهينغيا»، مضيفا: «كلنا ممتنون لصاحب السمو الشيخ صباح الأحمد، على دعمه لبلدان المنطقة والعالم».

يذكر ان مؤتمرا دوليا للمانحين لدعم متطلبات مسلمي «الروهينغيا» اللاجئين في بنغلاديش، قد عقد بجنيف اكتوبر الماضي، بإشراف دولة الكويت، وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة ومنظمات أخرى.

من ناحيته اكد رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي تطلع بلاده، لشراكات حقيقية استراتيجية وتبادل منافع مع الجميع، مضيفا «اننا نسعى للتكامل مع دول المنطقة ومع محيطها».

وأوضح العبادي في كلمته خلال افتتاح مؤتمر الكويت الدولي لاعادة اعمار العراق، ان تنمية العراق هو تنمية لجميع دول المنطقة، مضيفا «نتطلع بأن يكون العراق جسرا للتلاقي وليس ساحة للصراع، وان يكون بوابة للتبادل المنافع والمصالح».

وقال العبادي ان رؤية العراق الجديدة تتركز على مبدأ التكامل مع دول الجوار، وليس التعاون فقط، بل والاصرار على تحقيق النجاح أمام التحديات الكبيرة التي يعيشها.

واعرب عن تطلع العراق الى تحقيق «شراكات حقيقية واستراتيجية»، بشكل يفهم الواقع العراقي ويدرك ما يعانيه ويعمل على حله، مؤكدا ان العراق الآن يتطلع الى المستقبل بثقة والى خلق اجيال قادمة تحقق مفهوم التعايش والتصالح المجتمعي، لاسيما بعد الانتصار الكبير الذي حققه بدحر تنظيم «داعش».

اضاف ان ما يعانيه العراق من وجود معوقات كثيرة، تحول دون التطور الاستثماري كالبيروقراطية والقوانين غير الجاذبة والفساد الاداري والمالي، جعل الحكومة العراقية تصدر حزمة من النظم والقوانين لخلق بيئة اقتصادية سليمة.

وذكر ان العراق يحتاج الى تجديد للبنى التحتية وخلق العمالة الماهرة وتدريبها بالشكل الكافي لإدارة وتشغيل الفرص الاستثمارية الموجودة، مشيرا الى ان العراق يعمل بجد وصبر، لتحقيق نقلة نوعية جديدة ومواكبة العراق الجديد، وتحسين المستوى المعيشي والخدمي للعراقيين.

البدر: 88 مليار

وأفاد ان المشاركين في الاجتماع اكدوا اهمية دعم البرنامج الاصلاحي في جمهورية العراق بغرض اعادة الاعمار، الى جانب تعزيز البعد الاجتماعي في مختلف مناطق العراق واضطلاع المؤسسات التنموية المختلفة في عملية الاعمار.

وذكر ان الاجتماع شدد على اهمية تعزيز الثقة بين مختلف طوائف الشعب العراقي من جهة والحكومة العراقية من جهة اخرى، مؤكدين اهمية هذه الثقة في اعادة تأهيل العراق واعماره وتعزيز استقراره ودفعه الى النماء والازدهار.

المجلس: أحيلوا

الموبزري خلال مداخلته في جلسة امس، والخاصة بصندوق المشروعات الصغيرة.

وكان المجلس قد ناقش التقرير الأول للجنة تحسين بيئة الأعمال ورعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن الاقتراحات بقوانين بتعديل بند 1 من المادة 26 من القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

كما ناقش المجلس الاقتراح بقانون بتعديل نص أحكام القانون رقم 98 لسنة 2013 بشأن الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وسبق المناقشة دعوة عدد من النواب الى تأجيل التعديل على قانون (الصندوق الوطني) معتبرين أن التعديلات تؤدي إلى الحد من استقلالية الصندوق، ورفض المجلس تأجيل مناقشة القانون برفض 29 عضوا من إجمالي الحضور وعددهم 43 عضوا.

وقال وزير التجارة والصناعة خالد الروضان إن هناك 16 تعديلا على قانون المشروعات الصغيرة والمتوسطة تم بحثها مع لجنة تحسين بيئة الأعمال، لافتا إلى أن بعض الاقتراحات من اللجنة وبعضها من النواب.

وأضاف الروضان أن التعديلات تتيح الكثير من الامتيازات التنافسية للمشروعات، في ظل وجود ضرر واقع على المبادرين الشباب بسبب طول الوقت.

من جانبه قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، إن الهدف من التعديلات على الصندوق هو استفادة أبنائنا وبناتنا منه بشكل كامل.

من جهته أكد مقرر لجنة تحسين بيئة الأعمال النائب يوسف الفضالة، أن القانون أتى مواكبا لتطلعات واستراتيجيات الدولة لرعاية هذا القطاع.

أضاف «حفزنا مشروع الرقابة وأصبحت الإدارة التنفيذية بيد مدير الصندوق وأصبح وزير التجارة هو رئيس مجلس الإدارة وفعلنا إدارة المخاطر بعد أن كانت مدموجة مع إدارات أخرى».

من جهتهم عبر نواب عن دعمهم التعديلات المقدمة على القانون، وما تضمنه من موازنة بين التمويل التقليدي والإسلامي، مبدين تفاؤلهم في بأن تسهم هذه التعديلات في تطوير أداء الصندوق بما يحقق تطلعات الشباب الكويتي.

ورأوا أن التعديلات على القانون ستؤدي إلى تطوير وتعديل عمل صندوق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والابتعاد عن التعيينات الباراشوتية.

على خلاف ذلك رأى نواب أن التعديل على القانون ينسف استقلالية الصندوق، ما يؤدي إلى إطلاق يد الوزير في التعيينات وصرف المكافآت ويعطي سلطة مطلقة للوزير، مطالبين بضرورة أن تكون التعيينات وفقا لديوان الخدمة المدنية.

من جهة أخرى أحال مجلس الأمة 26 تقريرا للجان البرلمانية إلى الحكومة بما تضمنته من توصيات ونتائج.

وطالب نواب خلال مناقشة التقارير في جلسة أمس التكميلية الحكومة بمتابعة توصيات اللجان البرلمانية وإحالة جميع التقارير التي تثبت وجود تعد على المال العام إلى النيابة العامة أو هيئة مكافحة الفساد، أو تشكيل لجان تحقيق بشأنها، كي تكون هناك ثمار للجهود التي بذلتها اللجان البرلمانية.

وشدد النواب على ضرورة وجود آليات محددة لمعالجة المخالفات وتنفيذ توصيات اللجان.

وانتقد النواب في مداخلاتهم غياب الوزراء عن الجلسة، مشيرين إلى أن عدم وجود الوزراء المعنيين بموضوعات التقارير يضعف متابعتها والفائدة منها، وقد توضع التوصيات في الأدراج وتستمر الأخطاء نفسها.

أضاف النواب أنه يجب أن يعرف الوزراء والقياديون أن دور الانعقاد الحالي سيكون دورا للمحاسبة، وحذروا من أن عدم تنفيذ توصيات التقارير قد يكون سببا لتأزيم العلاقة بين السلطتين.

وأشار النواب إلى وجود 10 تقارير تتضمن توصيات بالإحالة إلى النيابة عن قضايا في غاية الخطورة وتهم المجتمع الكويتي.

وقالوا إن هيئة مكافحة الفساد مازالت تواجه صعوبات ولا تتفق أحكامها مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، متوقعين تراجع الكويت على مؤشرات الفساد العالمية في ظل المعطيات الحالية.

وعدد نواب بعض المظاهر السلبية مثل تفشي الرشوة داخل مؤسسات الدولة العامة والخاصة وانتشار المخدرات بين النشء معتبرين أن حملة الداخلية الأخيرة على المخدرات في السجون خير دليل على انتشارها.

وثمن النواب جهود لجنة حماية الأموال العامة ودورها الكبير في قضية الـ KGL واستيلائها على أرض بمساحة مليون متر مربع.

وذكروا أن تقرير ديوان المحاسبة يؤكد وجود تعد على المال العام في الصندوق الاستثماري المشترك بين (الموانئ) و(التأمينات) و(كي جي إل) كما أن هناك تنفيعا في عقد (شل) الذي قفزت كلفته من 691 مليون دولار إلى 800 مليون دولار صرفت على استشارات لا أثر لها على أرض الواقع.

وأوضحوا أن تقرير لجنة البيئة أثبت عدم التزام بعض الجهات الحكومية بقانون البيئة فيما يتعلق بالصرف الصحي في جون الكويت، كما أن لجنة التحقيق في أسباب استقالة رئيسة مجلس إدارة الكويتية لادانت وزيرة الشؤون.

وبين النواب أن تقرير وفاة النائب السابق فلاح الصواغ أثبت وجود أخطاء طبية حيث وصل عدد القضايا الخاصة بذلك في السنوات الست الماضية 583 دعوى قضائية.

وأشاروا إلى أن هناك سوء إدارة في الجمارك فيما يتعلق بالغرامات المستحقة غير المحصلة التي تصل إلى 6 ملايين دينار، وهناك غرامات أخرى تصل إلى 164 مليون دينار.

وطالبوا بتوفير وسائل نقل عمومية لثلاثة ملايين وافد لتخفيف الازدحام، مشيرين إلى أن سعة الشوارع 900 ألف سيارة بينما الموجود 1.4 مليون سيارة.

وأوضحوا أن الأموال العامة باتت مستباحة والحكومة تحاول تعويض إخفاقاتها من جيب المواطنين، وأشاروا إلى أن عدد المخالفات في مكاتب وزارة الصحة الخارجية بلغ 20 ألفا.

وتطرقوا إلى الحديث عن التركيبة السكانية، وقال نواب إن جميع المشاكل تستند إلى سبب رئيس وهو خلل التركيبة السكانية بوجود مليون كويتي مقابل 3 ملايين وافد، وهناك مليون و200 ألف سيارة ورخص الكويتيين 571 ألف رخصة وغير الكويتيين 657 ألفا و885 رخصة منها 147 ألف رخصة عامة.

وفي رد على ما أثاره النواب قال نائب رئيس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح: «سنهتم بالتوصيات وأشكر اللجان التي قامت بهذا العمل، وهناك توصيات نتفق معها وبعضها نختلف معها، ولذلك فإن الحكومة ستمتنع عن التصويت».

وقالت وزيرة الدولة لشؤون الإسكان ووزيرة الدولة لشؤون الخدمات د. جنان بوشهري، إن الحكومة بادرت باتخاذ خطوات تجاه التجاوزات على أملاك الدولة في مؤسسة الموانئ، مشيرة إلى أن المؤسسة قدمت شكويين تجاه شركة كي جي ال.

وبينت الوزيرة خلال مداخلتها أثناء مناقشة التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة، وأملاك الدولة العائدة لمؤسسة الموانئ، أن الحكومة ليست بصدد سحب التقرير وتوصياته، مشيدة بدور الوزير الأسبق عيسى الكندري وفريق العاملين في مؤسسة الموانئ.

الكندري: أحلت

وأوضح الكندري خلال مداخلته أثناء مناقشة التقرير العاشر للجنة حماية الأموال العامة، بشأن التجاوزات التي لحقت بالأموال العامة وأملاك الدولة العائدة لمؤسسة الموانئ، من قبل شركة «كي جي ال» للاستثمار وشركاتها التابعة والزميلة، أنه شكل لجان تحقيق من جهات محايدة، وقام بتغييرات شاملة في مجلس الإدارة والمدير العام في هيئة الموانئ وجاء بإدارة جديدة لحماية المال العام.

وطالب وزيرة الدولة لشؤون الخدمات جنان بوشهري بمتابعة تلك القضية التي تعنى بسرقة أراض تخص الدولة، مؤكدا أهمية السعي لاسترجاع الأموال العامة.

وقال الكندري «حينما توليت مسؤولية وزارة المواصلات، وعند تفقدي مؤسسة الموانئ فجعت عندما وجدت سيطرة شركة «كي جي إل»».

أضاف «إن تلك الشركة كانت تسرح وتمرح بكل حرية جهارا نهارا، من دون خشية من قانون أو رادع من نظام، وكانت تستقل بحماية كبار المسؤولين في المؤسسة الذين مكنوها من استباحة المال العام واستباحة أراض الدولة».

وأشار إلى أن «الفحش بلغ مداه عندما حولت إيرادات تخص مؤسسة الموانئ بمبلغ 21 مليون دينار إلى حساب الشركة، مستغربا صدور خطاب من نائبة رئيس مجلس إدارة الشركة إلى المؤسسة، تطلب خلاله ملايين الدنانير لتحويلها إلى حساب الشركة نظير استشارات».

واعتبر الكندري أنه لا توجد استشارات بل سرقة واضحة، لافتا إلى سجن رئيس مجلس الإدارة ونائبة الرئيس في تلك القضية وأفرج عنهما لاحقا بكفالة 4 ملايين دينار.

وأوضح أن «الشركة استولت على حصة المؤسسة في صندوق الموانئ الاستثماري، والذي كان الهدف منه تدريب العاملين بالمؤسسة في الموانئ العالمية»، مبينا أنه تم الدخول في هذا الاستثمار بمبلغ 85 مليونا، وبعد 5 سنوات تم التخارج ولم يحدث أي شيء من المتفق عليه.

خادم الحرمين

السعودي والرئيس الروسي ناقشا الأوضاع في سوريا، والسعودية وروسيا لاعبان رئيسيان في اتفاق عالمي لخفض إنتاج النفط.

إلى ذلك استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس، وزير الطاقة في روسيا الاتحادية الكسندر نوفاك.

وجرى خلال الاستقبال، استعراض العلاقات بين المملكة وروسيا، وسبل تعزيز وتطوير التعاون الثنائي في مجالات الطاقة، وبخاصة في مجال إعادة التوازن لأسواق البترول من خلال قيادة الدول المنتجة لخفض الفائض من مخزونات البترول العالمية.

تيلرسون: خطة

مدى خمس سنوات تزيد الدعم الأمريكي للأردن، الحليف المهم لواشنطن في المنطقة، رغم تهديد ترامب بقطع الدعم عن الدول التي عارضت قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

وقال تيلرسون تعليقا على خطة السلام: «رأيت الخطة... إنها قيد التطوير منذ عدة شهور، تشاورت معهم بشأن الخطة وحددت مجالات تشعر أنها بحاجة لمزيد من العمل».

أضاف: «أعتقد أن اتخاذ قرار بشأن طرح الخطة يرجع إلى الرئيس في الوقت الذي يشعر فيه أنه مناسب وأنه مستعد فيه لطرحها، سأقول إنها في مرحلة متقدمة جدا».

وتراجع ترامب في ديسمبر كانون الأول عن سياسة أمريكية متبعة منذ عقود باعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل وأطلق عملية نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

وفجرت الخطوة غضبا في العالم العربي والإسلامي ودفعت الرئيس الفلسطيني محمود عباس إلى إعلان أنه لن يتعاون مع الولايات المتحدة باعتبارها وسيطا.

وهدد ترامب بقطع الدعم المالي عن الدول التي أيدت قرارا بالأمم المتحدة يطالب واشنطن بالتراجع عن قرارها بشأن القدس. وكان الأردن من داعمي القرار.

ووقع تيلرسون ووزير خارجية الأردن أيمن الصفدي مذكرة تفاهم غير ملزمة بشأن مساعدات بقيمة 6.375 مليار دولار بداية من العام الحالي.

إطلاق نار

لما ذكرته وسائل الإعلام المحلية.

وأفادت الأنباء بأن إطلاق النار وقع عندما توقفت سيارة دفع رباعي سوداء عند مدخل المرفق في فورت ميد.

ونقلت تقارير عن متحدث باسم وكالة الأمن الوطني قوله إن الوضع تحت السيطرة.